

التواصل بين الجامعات والتبادل العلمي والطلابي
في خدمة الانفتاح على الآخر

إعداد أ. د. نادية محمود مصطفى
أستاذ العلاقات الدولية
مدير مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات
كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة

مقدمة إلى ندوة:
"تعزيز ودمج الحوار في الإسلام في مناهج التعليم"

القيروان - تونس
2009/10/14 - 12

مقدمة:

تتطلق قيم الحوار في الإسلام من سنن التعدد والتنوع وتدعو للتعارف والتواصل وتقوم على ترسيخ المشترك الإنساني وتسعى إليه في ظل المقاصد العليا للشريعة الإسلامية. والإطار الذي يحيط هذه القيم هو إطار الأمة الوسط المطالبة برسالة عالمية نحو الإنسانية، وهي الرسالة التي تتطلب توافر عناصر القوة الحضارية وهي القوة التي تدعم خطاب الحوار فلا يصبح خطاب دفاع أو اعتذار أو تحسين صورة -مهما كانت أوضاع المسلمين- ولكن خطاب تأسيس إنساني عمراني دفاعاً عن الحقوق⁽¹⁾.

مما يطرح تساؤلاً حول ماهية خريطة جهود المسلمين، ووضع الجامعات والتبادل الطلابي من هذه الجهود الرامية لتفعيل الرؤية الإسلامية عن الحوار؟ وهنا لا أقول الانفتاح على الآخر كما يذكر عنوان الموضوع الذي طُلب مني المداخلة فيه؛ لأن هذا العنوان يعني (ولو ضمناً، وكذلك عنوان المؤتمر كله) أننا نعاني من الانغلاق وأن مناهجنا التعليمية في حاجة لتعزيز ودمج قيم الحوار في الإسلام في مناهج التعليم. كذلك من المهم توضيح أي مناهج تعليم نقصد؟ مناهجنا أم مناهج الآخر؟

جملة من الأسئلة اجتاحت تفكيري؛ خاصة أن الدعوة للمؤتمر لم تستند إلى ورقة عمل تحدد محاور المؤتمر وأهدافه أو نطاقاً محدداً لموضوع بحثي هذا. وبعد أن سطر ما ذكرته عالياً من عناصر رؤية إسلامية عن الحوار، كان لابد وأن أحدد منهجي للإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها.

فلما كان التأصيل من مرجعيتنا الحضارية والإسلامية -هو بالأساس- إنساني عمراني حضاري يسع العالمين، فلماذا جلد الذات على هذا النحو استجابة، أو فلنقل رد فعل، لما اتجه به إلينا الغربيون عن أنفسنا طوال العقدين الماضيين، والذي مفاده أننا نواجه أزمة في علاقتنا مع الآخر، وبالتالي (ووفق وصفهم) يصبح علينا أن ننفث وإتباعاً لخططهم.

بعبارة أخرى في نهاية هذا التمهيد، فإن مداخلتي تحكمها الضوابط المنهجية التالية:
من ناحية - لا أتكلم بأفكار عامة؛ ولكن من واقع محدد وخبرات محددة، سواء على الجانب العربي الإسلامي أو الغربي. وذلك بالبحث في مواقع المؤسسات المعنية بالأمر على الجانبين.

كذلك فإنني أتناول نحن والآخر معاً كوجهين لعملة التواصل العلمي والطلابي، حتى تتضح الصورة أكثر.

من ناحية ثانية: أتناول الجامعات والتبادل العلمي والطلابي كجزء من خريطة أوسع من أنشطة الحوار وهو التعليم؛ لأن التعليم هو ركن أساسي من أركان العمليات التفاعلية عبر القومية والعالمية، في ظل العولمة. حيث إنه باسم العولمة تتزايد التدخلات الخارجية في عمليات تطوير التعليم في الدول الإسلامية. ومن ثم، التدخلات فيما يتصل بالعلاقات بين الجامعات الإسلامية والغربية، والتبادل الطلابي والعلمي بين الجانبين.

ومن ناحية ثالثة: إن التأصيل الذي بدأت به مقدمة هذه الدراسة ونتائج خبرات الواقع التي تنتقل إليها، ثم المقترحات للتفعيل التي تنتهي إليها، جميعها نتاج خبرة أنشطة مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة. ومن ثم، فإن مداخلتي تتبني على أمرين؛ الأول: كوني أستاذة علاقات دولية تهتم بمنظور حضاري إسلامي لهذه العلاقات، وكذلك تهتم بالعلاقات الدولية للأمة الإسلامية، والأمر الثاني: كوني شرفت بإدارة المركز منذ تأسيسه عام 2002 تحت تسمية "برنامج حوار الحضارات" وحتى الآن. وهما خبرتان شخصيتان، ولكنهما خبرتان علميتان منظميتان أبرزتا كم أضحت الأبعاد الثقافية من أهم أبعاد العلاقات الدولية لذاتها ولما تحققه من أهداف سياسية. ففي ظل العولمة، ارتبطت وبقوة هذه الأبعاد الثقافية (القوة الرخوة) مع نظائرها السياسية والاقتصادية والعسكرية (القوة الصلدة). وكانت ساحة العالم الإسلامي ساحة قدمت العديد من الأدلة على هذا الوضع، الذي يمكن أن نسميه معارك القلوب والعقول، تمهيداً ودعماً لمعارك السلاح والمال والدبلوماسية التي يخوضها الغرب تجاه العالم الإسلامي⁽²⁾.

وبناء على التمهيد السابق تنقسم المداخلة إلى ثلاثة نقاط: مبادرات الآخر وموضع التعليم منها، ومبادراتنا وموضع التعليم منها، ومقترحات لتفعيل التواصل بين الجامعات والتبادل الطلابي كطريق ذي اتجاهين بالمبادرة وليس مجرد رد الفعل، سواء تجاه الآخر أو بيناً على صعيد الدائرة الحضارية العربية الإسلامية.

أولاً: مبادرات الآخر نحونا وموضع التعليم منها:

في ظل وضع الإسلام والمسلمين في العالم، منذ نهاية الحرب الباردة وخاصة بعد تداعيات الحادي عشر من سبتمبر 2001، تتأمر الاهتمام الوطني والإقليمي والعالمي بالحوارات بكافة أشكالها، واستهدفت المبادرات الغربية والعالمية المسلمين داعية إياهم للحوار. وتعددت قنوات هذه الدعوات، وكان من أهمها تلك المستهدفة للشباب بصفة عامة وشباب الجامعات بصفة خاصة، وفي حين نشطت الهيئات الأوروبية والأمريكية في هذا المجال أي التبادل الطلابي والعلمي بصفة خاصة، ومجال تطوير التعليم بصفة عامة، حيث سعت إلى هدفين، تحت دعوى الانفتاح على الآخر: تقديم منظومة القيم الغربية لشباب العالم

الإسلامي، وتغيير البنية الفكرية والعقلية لهم؛ اعتقادًا بتجذر الانغلاق لديهم وما يستتبع هذا الانغلاق من كره وتطرف ضد الآخر الغربي.

وعلى ضوء استدعاء محصلة ونتائج الدراسة التفصيلية لمبادرات عالمية وأوروبية وأمريكية تتجه للعالم الإسلامي بصفة عامة، نجد أنها تتدرج تحت ما يسمى الدبلوماسية العامة وأدوات القوة الرخوة. وكلاهما ركيزتين أساسيتين من ركائز السياسات الخارجية للقوى الكبرى وللمنظمات الجماعية، وعلى رأسهما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

وقد حازت سياسات الاتحاد الأوروبي في مجال حوار الثقافات والحضارات، وخاصة في الدائرة المتوسطية، وكذلك سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، اهتمامًا كبيرًا في دوائرنا الفكرية والأكاديمية والسياسية، وعلى نحو أبرز الجدالات حول دوافع وأهداف وأدوات سياسات كل من القوتين⁽³⁾. ولقد كان التعليم حجر زاوية في هذه السياسات.

وبدون الدخول في تفاصيل ما واجهته هذه السياسات من رؤى نقدية حول مدى توافقها مع الأهداف الأصلية لحوار الثقافات، فيمكن القول (إجمالاً) إن هذه الرؤى النقدية قد وجدت أن السياسات الأوروبية والأمريكية فيها من سياسات القوى التقليدية أكثر مما فيها من أوجه الحوار الحقيقي أي الحوار عبر الثقافات للفهم المتبادل والانفتاح والتعاون وغيرها من تلك المصطلحات التي تزرع بها وثائق السياسات الأوروبية والأمريكية.

ويكفي في هذا الموضع، وفيما يتصل بالتعليم وصولاً إلى ما يخص التواصل بين الجامعات والتبادل الطلابي، أن نتوقف عند خبرة أوروبية وأخرى أمريكية في المجموعتين التاليتين من الملاحظات.

المجموعة الأولى: تنبثق عن البعد الثقافي في الشراكة الأوروبية ومتوسطية وسياسات حوار الثقافات الأوروبية ومتوسطية، التي تدبرها مؤسسة "أناليند" وموضع التعليم فيها من ناحية، فضلاً عن سياسات Tempus الخاصة بالتعليم مباشرة من ناحية أخرى. وكلاهما يستدعي التواصل بين الجامعات والتبادل الطلابي والعلمي. ولكن كيف؟ وما الدلالة حول مغزى هذه السياسات بالنسبة "لانفتاحنا عن الآخر" من خلال برامج ومبادراته حسبما يبغيون؟.

فمن ناحية: نجد أن التعليم هو أحد ثلاثة محاور لنشاط مؤسسة أناليند إلى جانب الشباب والمرأة. وبالقرءاءة في وثائق تأسيس المؤسسة (تقرير لجنة الحكماء المنبثقة عن الاتحاد الأوروبي ووثائق القمم الأوروبية المعنية) من ناحية وخطة عمل المؤسسة المعلنة، من ناحية أخرى تضع د. هبة رعوف يدها على المناخ المفاهيمي الموجود في التصور الأول عن المسألة الثقافية. وتبرز د. هبة الأمور الآتية⁽⁴⁾: الأمر الأول: أن هذه الوثائق تعكس رؤية تستند إلى منظومة قيم، هي محل جدال على ساحتنا الحضارية ولم يتم حسمها، ولكن يتم

تقديمها في الوثائق على أنها الواجب نقلها والأخذ عنها وما علينا إلا أن نجد طريقة إجرائية لتوصيلها من الشمال لجنوب المتوسط، مثل مفهوم العلمانية كسبيل للتقدم في مقابل قدر كبير من الاستخفاف بالدين وتجاهل كونه جزءاً لا يتجزأ عن النسيج الثقافي للجنوب.

الأمر الثاني: هو بيان أن الاختلافات الثقافية بين الشمال والجنوب هي الأساس دون الأخذ في الاعتبار الاختلافات على ساحة الاتحاد الأوروبي ذاته.

الأمر الثالث: أن الحديث عن التعليم ليس إلا حديث تبادل أكاديمي وتأهيل للمدارس وتحسين نوعية التعليم في الجنوب بمساعدة دول الشمال، التدريس المتبادل للغات المتبادل. ولكن: من الذي سيقوم بتدريس اللغة العربية في أوروبا في نفس الوقت الذي يتسابق فيه الجميع على دراسة اللغات الأجنبية في الجنوب؟ ذلك لأن الطرف الأوروبي حين يتحدث عن تعليم متبادل للغات فهو مسنود من قبل مؤسسات ومنظمات وجهات دبلوماسية على عكس الطرف العربي، مما يعكس عدم التكافؤ وانعدام التوازن.

الأمر الرابع: لا توجد أية رؤية ناقدة للعولمة وانتقاصها لحقوق الشعوب، والنصوص تتعامل مع الأمور كما لو أن المشاكل هي مجرد نقص تدريب وتعليم وعمالة وتنظيم هجرة، فهي لا تتحدث عن مشاكلنا في جنوب المتوسط أو في التعامل مع الإسلام الأوروبي في الشمال.

الأمر الخامس: أن الوثائق تقترح وضع مجسات لنمو درجة التعاون الثقافي المتوسطي، من خلال قياس وتقييم الأنشطة التي تتم كل سنة بواسطة مؤسسة أناليند عبر المدارس وتبادل الشباب. فمن الذي يقيس ولماذا؟ وكيف نصبح ساحة تجارب على هذا النحو؟

ومن ناحية ثانية: فإن Trans-European mobility scheme for university studies وهو برنامج أسسه المجلس الأوروبي 1990 للاستجابة لاحتياجات تحديث التعليم العالي في وسط وشرق أوروبا بعد سقوط سور برلين 1989. ولقد مر بتطورات نوعية منذ تأسيسه امتدت إلينا في جنوب المتوسط.

فإن وثيقة عن المسار الزمني لتطور طبيعة Tempus⁽⁵⁾ تذكر الآتي:

في 1999 "في 19 يونيو وقع 29 وزير أوروبي للتعليم العالي" بيان بولونيا عن إقامة منظمة أوروبية للتعليم العالي بحلول 2010 ودفع النظام الأوروبي للتعليم العالي على المستوى العالمي. وفي 2002 تم الإعلان عن توسيع نطاق Tempus لتضم الإقليم المتوسطي وفي 2002 تم وضع موجهات نحو مزيد من العمل لتحقيق هدف 2010 أي تكوين منظمة أوروبية للتعليم العالي. وفي 2006 تم الإعلام عن أن برنامج Tempus في مصر منذ 2002 قد حقق أهداف عدة من بينها "تحديد الأولويات المصرية للتعليم العالي، وأن البرنامج يهدف إلى ثلاثة: فهم متبادل، التعاون، تحديث التعليم العالي.

وفيما يتصل بالهدف الأخير تم الإشارة إلى أن برنامج Tempus يساند عمليات التحول والتحديث من خلال حزمة من التدخلات (a range of Interventions)، وأنه يهدف إلى التأثير على سياسات التعليم الوطنية (aims to impact on higher education national policies).

هذا ولقد تضمنت المرحلة الرابعة من البرنامج -والتي بدأت 2008- برنامجاً تكميلياً The Erasmus Mundus' action 2, لتمويل أنشطة تبادل الأساتذة والطلاب بين الجامعات الأوروبية وبين جامعات من دول أخرى مستهدفة.

ويقدم تحليل تطور هذا البرنامج وسياساته دلالات مباشرة حول التعليم العالي ومدى ما يتعرض له من تأثيرات خارجية في إطار ما يسمى ببرامج التعاون المشترك الأوروبي ومتوسطى، والتي يقع في صميمها ما هو أكثر من مجرد التواصل والتبادل العلمي. وهنا استعرض رؤى محددة قدمها أصحابها من واقع أدوارهم وخبراتهم المباشرة في هذا المجال، وهي رؤى د. جون ماركو، المدير السابق للشعبة الفرنسية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالإضافة إلى ما قدمه د. حسن نافعة رئيس قسم العلوم السياسية السابق في الكلية من تعقيب عليه⁽⁶⁾.

من ناحية شرح د. ماركو أبعاد التطورات الأوروبية مبيناً الآتي: أن التحرك الجدي لأوروبا في مجال التعليم -من بداية تسعينيات القرن الماضي- له علاقة بتحديات العولمة وسعيًا نحو جعل الاقتصاد المعرفي الأوروبي الأكثر ديناميكية في العالم. ومن ناحية أخرى، أن البرنامج في مصر، بالنظر إلى حجم المشروعات المرشحة والتي تم الموافقة عليها قد حقق نجاحاً باهرًا، فضلاً عن إعداد طلبة ومدرسين لفكر أفضل وثقافة أرقى نتيجة سفرهم إلى الخارج... وفق د. ماركو فإن معيار العدد ومعيار العودة من أوروبا بثقافة أرقى وفكر أفضل هما معيارا نجاح البرنامج في مصر!! وهو الأمر الذي أثار انتقاد د. حسن نافعة استناداً إلى الأمور التالية: بعد أن دخل البعد التعليمي في قطاع التكامل الأوروبي أصبح أيضاً أحد الأبعاد السياسية في السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة. ومن ثم يثور التساؤل: إلى أي حد تفيد هذه السياسة الدول التي يتعامل معها، سواء على الصعيد الثنائي أو الجماعي. كما طرح د. حسن نافعة وكذلك د. نادية مصطفى التساؤل حول درجة التعاون بين الدول العربية فيما بينها على أساس أن هناك حاجة للتعاون المتبادل بين هذه الدول في المجالات الثقافية والتعليمية، لأن العلاقات التنظيمية والمؤسسية (مثلاً في إطار اتحاد الجامعات العربية) لا تقوم بالقدر الذي تقوم به مؤسسات أجنبية في علاقاتها مع الغرب. ولذا فهناك حاجة لتطوير العلاقات البينية العربية بدرجة أكبر. كذلك أوضح د. حسن نافعة الحاجة للتعاون المتوازن لأن الحصول على

منح ليس هو المقصود، ولكن المقصود التعاون من خلال مؤسساتنا التي تقوم بدورها، فليس مطلوباً من الآخر أن يرسم لنا سياساتنا.

المجموعة الثانية: عن خبرات أمريكية في مجال الدبلوماسية العامة من خلال برامج التبادل العلمي والطلابي، وهي خبرات المراكز الثقافية الأمريكية⁽⁷⁾، وهيئات المنح المدنية⁽⁸⁾، ففي الوثائق المعلنة عن بعض هذه الهيئات مثل لجنة فولبرايت تمت الإشارة إلى الأهداف والآليات التالية: دعم التفاهم المتبادل بين الأمم من خلال التبادل الثقافي والتعليمي على مستوى الطلبة والباحثين والمهنيين، وذلك للحصول على دراسات دولية وبحوث متقدمة وخبرات تدريس جامعي وفي المدارس. وتقدم الهيئة 1100 منحة سنوياً وتعمل على صعيد 140 دولة في العالم.

وبالنظر أيضاً إلى برامج هيئات أخرى مثل اميديست في القاهرة، وهي أحد امتدادات المركز الثقافي الأمريكي فهي تقوم بتقديم الاستشارة للراغبين في الدراسة في الولايات المتحدة وتوفير برامج التدريب اللازمة لهم. وكذلك توفير برامج التدريب اللازمة ليحصل المتدرب على التدريب اللازم للنجاح في سوق العمل العالمي Global workplace.

والجدير بالملاحظة أن هذا التدريب المذكور يشتمل على ما يلي: اللغة الإنجليزية، التواصل العالمي، استخدامات التكنولوجيا، مناهج الإدارة وتطبيق أفضل الممارسات المهنية سواء في القطاعات العامة أو الخاصة للأعمال أو خدمات الحكومة والمجتمع المدني. وجميعها أمور هي من مفردات الاندماج في العولمة ودوائرها الممتدة عبر الحدود، دون أخذ في الاعتبار متطلبات التنمية الوطنية واحتياجات سوق العمل المحلي، الذي لم يعد إلا مجرد مكون من مكونات السوق العالمي.

خلاصة القول من هاتين المجموعتين من الخبرات الأوروبية والأمريكية إنها تعكس الملامح التالية: من ناحية أنها تقوم على منظومة قيم "غربية" ما علينا إلا نقلها وقبولها في هذا السياق، كما أنها تضع التعليم في شبكة ممتدة من الأنشطة التفاعلية الثقافية، كذلك فإنه يتم تنفيذها بناء على شراكة بين الرسمي والمدني والشعبي وبالإستعانة بهيئات ومؤسسات متخصصة تتمتع بقدرات استراتيجية ورؤى واضحة. كذلك فهي برامج ذات أبعاد سياسية واضحة؛ ترتبط بمفهوم الأمن الأوروبي وكيفية دعمه من خلال شبكة من السياسات المتداخلة السياسية وغيرها. ومن أخطر الأبعاد السياسية لهذه البرامج أن سياسات التعاون الأوروبي ومتوسطة وغيرها في مجال التعليم العالمي والتواصل بين الجامعات والتبادل العلمي والطلابي، تمثل مدخلاً من مداخل التطبيع -الرخوة- بين العرب وإسرائيل.

فإذا كانت الحكومات الأوروبية والهيئات الجماعية الأوروبية تتعاون مع هيئات مدنية لتقديم المنح لدعم التبادل العلمي والطلابي، فإن برامج هذا التبادل تجمع بين طلبة من مختلف

الدول بما فيها إسرائيل. ومن ثم تصبح هذه البرامج ساحة للتطبيق غير المباشر وغير الرسمي والمتسرب بنعومة بين شبابنا المشاركين في هذه البرامج. ولقد سجل عدد من الشباب خبراتهم مع برامج التبادل الطلابي التي تنظمها بعض الهيئات الأجنبية على نحو قدم دلالات مهمة حول دوافع وأهداف هذه البرامج⁽⁹⁾.

وأخيراً: لعل من أهم ملامح ذلك "الطابع العولمي" الساعي لاستيعاب وإدماج الشباب والباحثين والأساتذة في شبكات تدعى "العالمية" في حين أن هذه الملامح إنما تزيد من حدة التحديات الحضارية التي تواجهها مشروعات تطوير التعليم الوطنية في الدول الإسلامية. فهي لا تحقق انفتاحاً رشيداً على الآخر الغربي ولكنها تشهد تأثيرات وتدخلات خارجية تقدمه على أنه "العالمي" والأفضل والذي يجب النقل عنه لأن لديه الحل. بعبارة أخرى، فهي لا تتحدث عن تحسين صورة الولايات المتحدة بقدر ما تعمل من أجل نشر النموذج الأمريكي في العالم. ومن هنا مغزى كل الحديث عن أثر العولمة والأمركة على سياسات التعليم وخاصة في العالم العربي الإسلامي⁽¹⁰⁾، وعن "الأزمة الحضارية" التي تجسدها مشروعات تطوير التعليم في ظل العولمة نظراً لافتقار فلسفة حضارية ذاتية لهذا التطوير، ونظراً لتعرضها لتدخلات خارجية متنوعة⁽¹¹⁾.

خلاصة القول عن قراءتي في مبادرات الآخر تجاهنا أنها لا تقدم جديداً، وإنما تعيد التذكرة وتكرار التنبيه لأمر سبقني إليها خبراء ومحللون؛ حيث تتعدد الدراسات والمؤتمرات حول هذا الموضوع. فليست الخبرات الأوروبية والأمريكية المشار إليها عالياً إلا جزءاً من إطار أوسع يشغل اهتمام خبراء التعليم والتربية في العالم العربي والعالم الإسلامي وهذا الإطار المتصل بتطوير التعليم في ظل العولمة.

ويكفيني في هذا المقام أن استدعى ملامح من خبرتي التي سجلتها من واقع مشاركتي في مؤتمر هام شارك في تنظيمه الإيسيسكو والاليسكو واليونسكو في بيروت في سبتمبر 2005، وبالتعاون مع مؤسسة الفكر العربي تحت عنوان: "التعليم العالي رؤية مستقبلية". وهي خبرة ذات مستويين المستوى الأول تقدمه مداخلتي تحت عنوان: "التعليم العالي والتحدي الحضاري"⁽¹²⁾، حيث تتشعب خريطة التحديات ومصادرها عند الانفتاح على الآخر فالأهم هو: نمط الانفتاح، ومحتواه، وأساليبه؛ حتى لا يتحول إلى أزمة حضارية وليس سبيلاً لعلاج مشاكل حضارية وتجلياتها.

ومن أهم عواقب هذه المصادر تجليات حضارية لأزمة التعليم وعلاقتها بأزمة الهوية تتجسد فيما يلي⁽¹³⁾:

- ارتفاع نغمة "مواجهة احتياجات السوق" كفلسفة.

- التحيز المعرفي للمنظورات الغربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية وغياب "الإسلامي" منها؛ حيث يظل المنظور الإسلامي حبيس كليات ومعاهد دراسة العلوم الشرعية منذ تم الفصل بين التعليم الديني والتعليم المدني.
- بعد الفصل بين الديني والمدني يأتي الآن أوان الحديث عن إلغاء التعليم الديني أو تقييده باعتباره منبعاً من منابع الإرهاب.
- اكتساح اللغات الأجنبية للتعليم في الجامعات الحكومية، ناهيك عن الجامعات الخارجية الخاصة والأجنبية.
- تراجع وزن التاريخ، وغياب مقرر ثقافة أو تاريخ أو حضارة إسلامية.
- المال الأجنبي والخبرة الأجنبية ماثلة بوضوح في برامج "التطوير" أو فنقل: "برامج الاستبدال" في غياب كبير لمصادر التمويل الذاتية المدنية، وفي مقابل تراجع الحكومي.
- تزايد الفجوة النوعية بين تعليم "المجاني" وبين تعليم "الخاص" والتعليم "الأجنبي" بما دعم الفجوة، ليس بين اعتبار وفقراء المجتمع الواحد، ولكن بين من أضحوا عولميين ومن ظلوا محليين؛ لأن "الخاص" أضحى هو الأجنبي، الدولي.
- كما أن اضطراب الهوية الجماعية يستدعي، وينعكس على أزمة الهوية في الأمة، التي تنعكس جلية واضحة على التعليم. وسمات هذه الأزمة كما يتجلى في أزمة التعليم هي:
 - تهميش الثقافة الأصلية وأدواتها وخاصة اللغة، وذاكرتها التاريخية الفعالة.
 - هجوم الوافد والاختراق من جانبه.
 - الخصوصية الثقافية تصبح موضوع تساؤل.
 - الفجوة بين القيم والسلوك: تمزيق الذات، تشتيت الوعي، فقد الثقة بالقيم.
 - المقارنة الدائمة بين حال الأمة وحال غيرها (منظار الدونية).
 - العجز عن اتخاذ القرار في المسائل الكبرى والمصيرية.
- المستوى الثاني من الخبرة في نفس المؤتمر قدمته مداخلات أخرى في إحدى الجلسات حول تأثير البعد الخارجي على نمط التحدي الحضاري الذي يواجهه التعليم العالي⁽¹⁴⁾. وفيما يتصل بدوافع وأسباب هذه التأثيرات وكيفية إدارتها وما يترتب عليها من عواقب وآثار وخاصة على الهوية والاستقلالية التعليمية. وقدم ثلاثة خبراء مداخلتهم في هذا المجال.
- وكانت المحاضرة الأولى للدكتور رمزي سلامة (المدير الإقليمي لليونسكو في بيروت للتربية في الدول العربية) كاشفة عن قضية جديدة شديدة الأهمية فرضت تحدياتها في ظل العولمة ألا وهي قضية التعليم العالي عبر الحدود حيث برزت ظاهرة الدول

المصدرة للتعليم ومن ثم الحاجة إلى حماية الطلبة المتلقين لهذا النوع من التعليم الذي يزيد الطلب عليه بصورة متتالية لاعتبارات كثيرة. ولقد تصدت اليونسكو لمسألة التوجهات اللازمة لضمان جودة التعليم العالي عبر الحدود.

ولقد وضعتها اليونسكو بالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وقدم د. رمزي عرضاً متكاملًا للموضوع مبيناً أنه لم يتم بعد ترجمة هذه التوجهات إلى معايير يلزم تطبيقها، ولقد أثار الطرح التفصيلي الذي قدمه د. رمزي -على ما فيه من أحكام ومنهجية، مجموعة من التساؤلات وهي تستكمل توضيح مسار تفاعل مع قضية العلاقة بين التعليم العالي والتحديات الحضارية ذات الأبعاد الخارجية، ومن أهم هذه الأسئلة ما يلي: ما أسباب نمو هذا النمط من التعليم وما دوافعه وغاياته، وما حجمه الراهن وما مقدار الاحتياج إليه في الدول العربية مقارنة بالأنماط الأخرى من التعليم؟

ومن ناحية أخرى، كيف تتكون مؤسسات اعتماد هذا النمط؟ ومن الذي يحدد معاييرها؟ وكيف يتم تنفيذها؟ وهل ضعف الدور الوطني في هذا المجال يبرر الاعتماد على الدور الخارجي؟

ومن ناحية ثالثة، ما درجة احترام قاعدة سيادة الدول سواء عند بداية نشاط المؤسسات التي تقود التعليم عبر الحدود، وعند مراقبة وتقييم هذا النشاط؟ وخاصة وأن الخوف من هذا النمط من التعليم لا ترجع لممارسات الغش والتجارة بالعلم فقط، مما يستوجب حماية حقوق الطلبة، ولكن لأن هذا النمط من التعليم بكل ما يحمله من تأثيرات خارجية -عبر الحدود- لا بد وأن يفرض الاهتمام بمضمون التعليم وتوجهاته وليس فقط قواعد وإجراءات إدارته فنيًا وماليًا.

وإذا كانت محاضرة د. رمزي سلامة قد أخذتنا إلى إشكاليات العلاقة بين الداخلي والخارجي، وعواقب هذا النمط الجديد من التعليم التي تديرها مؤسسات عبر قومية مدنية ومؤسسات دولية، فإن محاضرة د. جيهان عن خبرة قطر قد نقلتنا إلى خبرة التحول من الوطني إلى الدولي في التعليم العالي حيث بينت خبرة تطوير التعليم -التي قدمتها د. جيهان- أن غايتها أمرين: تعزيز فرص التميز للجميع وذلك بإنشاء فروع لجامعات أجنبية كبرى، دعم التعليم للدور الذي تلقبه قطر في الاقتصاد العالمي ناهيك عن فتح سوق العمل العالمي أمام الطالب القطري.

ومما لا شك فيه أن هذا الطرح لم يول -التعليم الوطني قدر الأهمية الذي أولاه للحديث عن استبدال الأجنبي بالوطن- وهو الأمر الذي يقدم مؤشرًا على ما أضحى عليه مسار التعليم العالي في منطقة الخليج بصفة عامة وقطر بصفة خاصة؛ وهو المسار الذي لا بد وأن يترتب

عليه التضحية بالتعليم الوطني وباللغة العربية لصالح التعليم الدولي وباللغة الإنجليزية، تحت حجة أن هذا هو السبيل الأقصر والأسرع للتميز والاستجابة لمتطلبات العولمة.

وفي المحاضرة الثالثة في هذا الجلسة، قدم د. هنري عويط رؤية متكاملة وكلية وعلمية عن "الشراكات الوطنية-الأجنبية". تصدت للأسئلة التي أثارها في ذهني المحاضرتان السابقتان. فلقد بين كيف أن أنماطاً جديدة من التعليم من واقع اتفاقات بين دول عربية وأجنبية- قد أضحت موضحة رائج تحت ذريعة تحسين نوعية التعليم. حيث تنامت سلبيات هذا التعليم في حين أن تحويل هذه العلاقات إلى أنماط شراكة حقيقية من شأنه أن يعظم من فوائدها. ذلك لأن علاقات هذه الشراكة مفقودة بالفعل في الوضع الراهن- لصالح تجارة التعليم واستيراد النظم الجاهزة؛ وهو الأمر الذي تبرز خطورته نظراً لعدم مراعاته الاحتياجات الثقافية والتنموية للبلاد، ولأن علاقات الشراكة الحقيقية تكون سبيلاً للتطوير والتحسين سعيًا نحو الاستغناء مستقبلياً عن هذا التعاون الدولي، وسبيلاً للتفاعل الثقافي الحقيقي في ظل اعتراف بتنوع ثقافي وليس تبعية ثقافية.

بعبارة موجزة، مثلت المحاضرات الثلاث رؤى متنوعة حول الإشكاليات التي تواجهها النظم الوطنية للتعليم في ظل ضغوط التحديات والتدخلات بل والاختراقات الخارجية لهذا التعليم، وسبل إدارة هذه الإشكاليات من مداخل متعددة: الاستبدال الكامل لنظم التعليم الوطنية، ضمان الجودة ولكن وفق معايير الهيئات الدولية، علاقات الشراكة غير المتوازنة. إن هذه الرؤى تضع يدها على ثلاثة من أخطر مناطق التفاعل بيننا وبين الآخر، والتي تقع في قلبها قضية التواصل بين الجامعات والتبادل الطلابي، وعلى النحو الذي يبين ما يعترى هذا التفاعل من آفات باسم "الانفتاح"، وفي ظل غياب رؤية استراتيجية حضارية عن التوصل والتعارف وليس مجرد الانفتاح الذي يقوده الآخر.

ثانياً: مبادراتنا تجاه الآخر:

إذا كانت مبادرات الآخر تجاه التواصل بين الجامعات والتبادل العلمي تمثل مدخلاً من مداخل تشكيل "الأزمة الحضارية للتعليم" فإن ملامح هذه الأزمة الحضارية في التعليم وما تشهده من تدخلات خارجية تمثل البيئة التي تتحرك فيها مبادرات مؤسساتنا تجاه الآخر في مجال التواصل بين الجامعات والتبادل العلمي والطلابي.

فما نمط هذه المبادرات وهل تسعى هذه المبادرات لتجاوز الأزمة أو المساهمة في حلها، أم تتطلق من رؤية أخرى؟

إجمالاً (ورداً على هذه الأسئلة): يمكن القول إن الجامعات العربية والإسلامية تشهد أمرين: الأمر الأول: أنها مستهدفة بالمبادرات الخارجية ومن ثم فإنها لا تقدم مبادرات مناظرة

تتواصل من خلالها وبطريقة مؤسسية ومنتظمة ودائمة مع جامعات أجنبية، وفق خطة عربية إسلامية لا تقتصر على مجرد تحديد الأهداف ولكن تحدد الأجندة والآليات وتصمم برامج وخطط التنفيذ. فلقد ظلت جامعاتنا مجرد مستقبل للمبادرات الغربية وهي في هذا الأمر ليست إلا جزءاً من خريطة أكبر تضم المنظمات العربية والإسلامية الرسمية المعنية.

الأمر الثاني، غياب التواصل والتبادل فيما بين هذه الجامعات العربية والإسلامية ومن ثم افتقاد هذا التواصل والتبادل المنظم بين شعوبنا العربية والتركية والفارسية والمالوية... إلخ؛ فهم في نظر البعض آخر يحتاج بدوره للانفتاح على بعضه البعض.

وتتضح لنا الصورة بدرجة أكبر من واقع القراءة المنظمة والرؤية النقدية للاستراتيجية الثقافية للإيسيسكو، وموضع مبادرات حوار الثقافات والحضارات منها من ناحية، ولمبادرات الحوار في نشاط الإيسيسكو وموضع التعليم والشباب منها من ناحية أخرى. وسأقتصر على الجانب الثاني؛ علماً بأن البحث المنظم على شبكة المعلومات لم يقديني إلى موقع رابطة الجامعات الإسلامية أو رابطة الجامعات العربية...

بينما تم التوصل إلى البيان التالي عن الإيسيسكو والتبادل العلمي والطلابي⁽¹⁵⁾، وبالدخول على موقع المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)⁽¹⁶⁾، لكن نجد أنه لا يعلن عن وجود برامج فعلية للتبادل العلمي والطلابي تقوم عليها المنظمة فيما بين الدول الإسلامية، أو ما بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول، على الرغم من وجود إشارات كثيرة في ندوات ومؤتمرات المنظمة تتعلق بأهمية التبادل العلمي والاهتمام بالشباب فيما يتعلق بالحوار، وعلى الرغم من تأسيس منتدى شباب منظمة المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار عام 2004.

ومن بين الإشارات المتعلقة بهذا الأمر:

1- جاء في إعلان طهران الصادر عن الندوة الإسلامية للحوار بين الحضارات، المنعقدة في الفترة من 17 إلى 19 محرم 1420هـ، الموافق 3 إلى 5 مايو 1999م، أنه في مجال دعم ثقافة الحوار بين الحضارات، فإن المنظمة تدعو إلى تعزيز الدراسات المقارنة في مجال الثقافة مع التبادل الثقافي في مؤسسات ومعاهد التعليم العالي⁽¹⁷⁾.

2- وفي بيان ندوة برلين حول الحوار والتعايش بين الحضارات والثقافات التي انعقدت في يوم الخامس من يوليو سنة 2000 م رأت المنظمة أن الجامعات والمحافل الثقافية والأكاديمية هي من أهم المؤسسات التي يمكن من خلالها تحقيق فعالية أكبر وجدوى أعمق للحوار بين الحضارات⁽¹⁸⁾.

3- وأكدت المنظمة في ندوة دولية في الرباط أيام 10 ، 11 ، 12 يوليو 2001 حول موضوع : (الحوار بين الحضارات في عالم متغير) على مَدَّ أسباب التواصل مع المنظمات والهيئات والجامعات في جميع دول العالم، للمشاركة في الحوار⁽¹⁹⁾.

4- نداء تونس حول الحوار بين الحضارات

الندوة الدولية حول (الحوار بين الحضارات : التنظير والتنفيذ) التي عقدت يومي 12 و 13 من نوفمبر سنة 2001 م في تونس كان من ضمن ما أكدت عليه أن التنشئة على احترام الآخر وقبول الاختلاف واعتماد التفاهم بديلاً عن الصراع والتصادم ينبغي اعتبارها من العوامل التي تُسند الحوار وتُقوي مكانته وتجذر تقاليده سن التشريعات وأنه من أجل ترسيخ ثقافة الحوار بين الحضارات في ضmann الأجيال الناشئة، ينبغي العمل على إدراج مادة ميثاق عمل تعليمية حول الحوار بين الحضارات ضمن المقررات الدراسية في جميع مراحل التعليم، بحيث تنشأ أجيال الغد مشاريع مشتركة متشعبة بروح الحوار، ومقتنعة برسائله، ومتحمسة للعمل على نشره⁽²⁰⁾.

5- في ندوة " تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات من خلال مبادرات ملموسة ومستدامة" التي عقدت في الرباط في الفترة من 14-16 يونيو 2005 والتي شارك فيها بالإضافة إلى الإيسيسكو كل من اليونسكو والألكسو والمركز الدنماركي للثقافة والتنمية ومؤسسة أناليند الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات وبمشاركة مجاس أوروبا بصفة ملاحظ، أكدت كل هذه المؤسسات على التركيز على إدماج التعليم متعدد الثقافات في مرحلة التعليم العالي⁽²¹⁾.

6-أوصت الندوة الدولية حول "الحضارات والثقافات الإنسانية: من الحوار إلى التحالف" التي عقدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- بالتعاون مع وزارة الثقافة والمحافظة على التراث في الحكومة التونسية، خلال الفترة من 30 يناير إلى الأول من فبراير 2006 في تونس، بالاستفادة على نحو ملائمة من الشبكات والمبادرات التعليمية والكراسي الجامعية، وتشجيع سنّ تشريعات وطنية ووضع معايير وآليات دولية للحد من تشويه صورة الآخر في وسائل الإعلام، وبخاصة في المقررات والمناهج الدراسية⁽²²⁾.

7- وفي مؤتمر "قضايا الشباب في العالم الإسلامي: رهانات الحاضر وتحديات المستقبل" الذي عقدته الإيسيسكو في تونس 24 - 26 نوفمبر 2008، دعا الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في افتتاح أعمال هذا المؤتمر، للعمل على إعلان سنة 2010 سنة دولية للشباب، ودعا الدكتور عبد العزيز بن عثمان التويجري المدير العام للمنظمة إلى جعل 2009 سنة للحوار مع الشباب في العالم الإسلامي، على تكلل بمؤتمر

دولي تعقده الإيسيسكو في نهاية شهر نوفمبر 2009 ، ويصدر عنه ميثاق عمل وشرف للشباب في العالم الإسلامي⁽²³⁾.

8- وكان من بين توصيات المؤتمر الدولي حول حوار الحضارات والتنوع الثقافي، الذي عقدته المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو- والمنظمة الدولية للفرانكفونية، خلال الفترة من 2 إلى 4 يونيو 2009 بمدينة القيروان بتونس، الربط بين شباب العالم من خلال إشراكهم في مشاريع تمكنهم من العمل سويًا وتقاسم أهداف مشتركة، وتشكيل مجموعة من الشباب تختارهم المنظمة الدولية للفرانكفونية، والإيسيسكو، ومجلس أوروبا والكومنولث، ومنظمة الدول الإيبيرية الأمريكية، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومنظمات أخرى إقليمية أو ثقافية، بدعم من الأمم المتحدة واليونسكو، ليتولوا تنفيذ أنشطة في مجالات مهمة مثل التعليم والصحة والثقافة وسلامة البيئة، أملا في أن تتحول هذه المجموعات إلى شبكة شبابية عالمية لخدمة القضايا المتعلقة بحوار الثقافات والتنوع الثقافي⁽²⁴⁾.

9- استضافت الإيسيسكو في سبتمبر 2008 اجتماعًا للخبراء لتحسين صورة ثقافة الآخر في الكتب المدرسية يخصص لوضع الصيغة النهائية للدليل الإرشادي لتحسين صورة ثقافة الآخر في الكتب المدرسية في أوروبا والعالم الإسلامي. وشارك في هذا الاجتماع ممثلو الإيسيسكو واليونسكو والألكسو ومؤسسة أناليند لحوار الثقافات والمعهد السويدي في الإسكندرية بمصر.

ويدخل إعداد هذا الدليل في إطار تفعيل قرارات الأمم المتحدة وقرارات مؤتمر القمة العربية والإسلامية بشأن حوار الثقافات والحضارات، وتنفيذ توصيات المؤتمر الذي عقد في القاهرة في ديسمبر 2004 بالتعاون بين المنظمات الخمس حول موضوع: (صورة الثقافة العربية الإسلامية في كتب التاريخ المدرسية في أوروبا).

وكان اجتماع الإسكندرية الذي عقد في الفترة من 9 إلى 11 سبتمبر 2007 حول متابعة هذا الموضوع، قد تبنى منهجية وضع خطة عمل لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القرارات الدولية والعربية والإسلامية بخصوص تعزيز ثقافة الحوار. ومن أهم آليات هذه الخطة وضع دليل إرشادي.

وسيكون هذا الدليل محورًا لأوراش عمل تعقد في الدول العربية والأوروبية في عام 2009، بهدف شرح أهدافه لممثلي وزارات التربية والتعليم والناشرين ومؤلفي الكتب الدراسية واتحادات المعلمين وأولياء الأمور، وتبادل نتائج الدراسات القائمة والخاصة بمراجعة الكتب الدراسية ذات الصلة. كما سيفتح هذا الدليل مجالًا واسعًا للحوار بين الثقافات والحضارات في مجال التربية والتعليم في أوروبا والعالم العربي الإسلامي⁽²⁵⁾.

10- ولقد تأسس منتدى شباب منظمة المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار سنة 2004، ويهدف إلى تنسيق أنشطة الشباب في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي. وتهم أنشطة المنتدى خمسة ميادين رئيسية: الدفاع عن مصالح الشباب، ودعم التنمية المستدامة، وتدعيم التعليم النظامي وغير النظامي، وتقوية قيم الشباب الأخلاقية، والالتزام بحوار الثقافات والحضارات.

وبعد تقديم رئيس الوزراء الإسباني، سنة 2005، مبادرة "تحالف الحضارات"، والتي جعلت الشباب ضمن أولوياتها الخمس، تم إطلاق مبادرة "الشباب من أجل تحالف الحضارات" من قبل الشركاء الدوليين الفاعلين في مجال حوار الحضارات، بما فيهم منتدى شباب منظمة المؤتمر الإسلامي للتعاون والحوار، التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي، بشراكة مع الوحدة الخاصة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس أوروبا، ومنظمة الإيسيسكو.

وفي إطار مبادرة الشباب من أجل تحالف الحضارات، عقد مؤتمران مهمان هما: "معسكر تحالف الشباب"، و"المؤتمر رفيع المستوى بين الأجيال"، على التوالي: من 28 إلى 31 أكتوبر/ تشرين الأول 2007، ويومي الأول والثاني نوفمبر 2007 بالعاصمة الأذربيجانية باكو، تحت رعاية السيدة "مهربان علييفا"، حرم رئيس جمهورية أذربيجان، وسفيرة اليونسكو للنوايا الحسنة وسفيرة الإيسيسكو لحوار الحضارات والثقافات. وجاء إطلاق المبادرة المشتركة ليتوج حملة دامت سنة كاملة من أجل بناء شراكة قوية بين القادة الشباب من بلدان غربية وإسلامية، وكذا من أجل تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية بغية تعبئة الشباب لتلبية الحاجة إلى سد الثغرات وتجاوز الأفكار المسبقة والمفاهيم المغلوطة ومحاربة التطرف في صفوف الشباب وكرهية الآخر. كما كان الهدف من المبادرة تيسير وضع برنامج الشباب من أجل تحالف الحضارات، الذي يجسد توصية مباشرة لتقرير فريق الأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بحوار الحضارات. وخلال "معسكر تحالف الشباب"، قام ثلة من الأسماء المرموقة في المجال الأكاديمي والفني والإعلامي بتدريب قادة شباب، يمثلون بلدانا غربية وأخرى منتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وأخرى من جنوب الكرة الأرضية، حول مواضيع ذات صلة بالحوار بين الثقافات، من بينها "الثقافة والعلاقة بين الثقافات" و"التغلب على كره الأجانب: مخاطر ظاهرة الخوف من الإسلام ومعاداة الغرب" و"تنمية الشباب: من الافتقار إلى التمكن" و"إعادة التفكير في التعليم بالعالم الإسلامي والغرب" و"وسائل الإعلام وتأثير الصور النمطية".

وأعقب معسكر الشباب عقد المؤتمر رفيع المستوى بين الأجيال، يومي الأول والثاني من نوفمبر 2007، الذي جمع صناع قرار، من أجل مناقشة ما توصل إليه القادة

الشباب والتوقعات الخاصة بأنشطة الشباب في تحالف الحضارات. وصناع القرار هؤلاء هم السيد جورج سامبايو، ممثل الأمم المتحدة السامي لتحالف الحضارات، والسيدة مهربان عليفا، وسمو الشيخة موزة المسند، حرم أمير دولة قطر وعضو فريق الأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بتحالف الحضارات، والسيد عبد العزيز بن عثمان التويجري، المدير العام للمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو-، إضافة إلى وزراء الشباب ومسؤولين دوليين كبار.

وتتمثل أهم نتائج المبادرة المعبرة عنها في الإعلان في:

1- إنشاء حركة الشباب الدولية لمنتدى الشباب من أجل تحالف الحضارات، كأرضية لتنسيق الجهود الثلاثية للقادة الشباب والأكاديميين وصناع القرار من أجل تعزيز عملية الشباب المستدامة لحوار الحضارات، واستجابة لتوصيات تقرير فريق الأمم المتحدة رفيع المستوى المعني بحوار الحضارات لتعبئة المتلقين الشباب بشكل شامل، من أجل العمل في اتجاه تحقيق أهداف تحالف الحضارات.

2- إنشاء فرقة الاستجابة المتحركة للشباب التابعة للحركة، من أجل مواجهة تحديات التوترات الناشئة في العلاقات بين الحضارات والتحدث إلى جمهور الشباب بخطاب يدعو إلى الحوار وإلى تجنب المواجهة العنيفة.

2- مخاطبة الدول أعضاء الأمم المتحدة وتحالف الحضارات والمؤسسات الدولية ذات الصلة من أجل تشجيع وضع برنامج الشباب من أجل تحالف الحضارات والتعاون مع الحركة⁽²⁶⁾.

خلاصة القول، يتضح لنا من واقع الإشارات السابقة في وثائق منشورة، أن ما يتصل بالتبادل العلمي والطلابي وتواصل الجامعات ليس إلا حجرًا في منظومة أكبر، وهو يعكس الأمور التالية:

من ناحية: أكدت تلك الوثائق على المبادئ والأسس التي ينبني عليها الحوار بصفة عامة وأهداف هذا الحوار، وهنا يتوالى الدفع بمفاهيم من قبيل: التسامح، قبول الآخر، التعايش والتكامل، نبذ العنف والكراهية والتطرف، وتصحيح صورة الإسلام في الغرب، ودعم السلام والتعاون والتنمية.

إذن مفردات الانفتاح على الآخر والحوار والتبادل والتواصل متوافرة، ولكن ماذا عن ضرورة مطالبة الآخر بتصحيح صورته من خلال أتباع سياسات أكثر عدالة وتوازنًا تجاه قضايا المسلمين؟

ومن ناحية ثانية: الآليات نحو ذلك تتراوح ما بين تصحيح المفاهيم في المقررات الدراسية، وإدراج مادة تعليمية حول الحوار بين الحضارات ضمن المقررات الدراسية،

وإدماج التعليم متعدد الثقافات، والحد من تشويه صورة الآخر في المقررات والمناهج التعليمية، والربط بين شباب العالم من خلال اشتراكهم في مشاريع تمكنهم من العمل سوياً في مجالات الصحة والتعليم والثقافة والبيئة. ولكن، يظل الحاضر الغائب هو خطط وبرامج التنفيذ وما تم منها بالفعل على أرض الواقع؛ فعلى سبيل المثال: ما الذي تم من أجل مد أسباب التواصل بين المنظمات والهيئات والجامعات في جميع دول العالم، وما هي البرامج والخطط؟، ناهيك بالطبع عن الحاجة إلى آليات أخرى مثل: قوانين وتشريعات وطنية ضد الإسلاموفوبيا على غرار التشريعات ضد معاداة السامية.

من ناحية ثالثة: ما هو محتوى منظومة قيم، التعدد والتنوع والتسامح والحوار التي يتحدث عنها الشركاء معاً (الإيسيسكو مع الإلييسكو مع أناليند وغيرها من المؤسسات الأوروبية) فمثلاً ما معنى إدماج تعليم متعدد الثقافات في مرحلة التعليم العالي؟

من ناحية رابعة: القراءة في خطاب الوثائق تكشف أنه موجه للذات الحضارية أكثر مما هو موجه للآخر. وفي المقابل، وإن كان التعاون البيئي ماثلاً، بحكم أن منظمة المؤتمر الإسلامي منظمة حكومية رسمية، إلا أن الحاضر الغائب في هذه الوثائق هو آليات التنسيق البيئي وإجراءات متابعة التنفيذ على صعيد الدول الإسلامية، إن لم يكن المطالبة بتنفيذها.

بعبارة أخرى، الحاضر الغائب هو التواصل بين الجامعات الإسلامية والتبادل الطلابي والعلمي فيما بينها لحساب "الانفتاح" على "الآخر الغربي"، في حين أن الواقع يشير إلى أن "الآخر" قد أضحى في ظهرائنا وبيئنا. ولعلي هنا استدعي ثلاثة شهادات مهمة السابق الإشارة إليها مفادها أن التعاون بين الجامعات الأوروبية والعربية أكثر سهولة من التعاون بين الجامعات العربية والإسلامية، وأن هذا الأخير ضرورة لا تقل أهمية عن التعاون مع الغرب وأنه على الأوروبيين المساعدة في تحقيقه.

وفي المقابل، وبالنظر أيضاً إلى وثيقة تطوير التعليم التي أعدتها أمانة جامعة الدول العربية⁽²⁷⁾، فإن المذكور فيها عن تعاون عربي -عربي في هذا المجال لا يتعدى السطر الواحد.

ومن ناحية خامسة: تظل الخطابات محصورة في المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية الرسمية ويظل الغائب دائماً هو الشبكات عبر القومية والعالمية، ودور هيئات المجتمع المدني ومراكز الفكر والبحث العربية والإسلامية، ناهيك عن غياب مؤسسات مانحة غير رسمية عربية وإسلامية.

بعبارة أخرى، فإن مفهوم "الشراكة" و"الشركاء" ما زال مقصوراً على الحكومات ولم يمتد إلى مستويات قاعدية أدنى تمثل أعصاب القوة الرخوة التي تعتمد عليها.

خلاصة القول إن نتائج القراءة في نصوص الوثائق الرسمية المنشورة عن هذه الجهود المشار إليها عالياً لا يكفي بالطبع لتقييم شامل لهذه الجهود أو دور الإيسيسكو ودور غيرها من المؤسسات الإقليمية والدولية في تطوير التعليم العالي بصفة عامة أو في تطوير التواصل بين الجامعات والتبادل الطلابي والعلمي كجزء من هذا التطوير الشامل.

وهنا استدعى مرة أخرى خبرتي مع مؤتمر بيروت في سبتمبر 2005 عن تطوير التعليم العالي. فلقد كان موضوع الجلسة الثالثة هو دور هذه المؤسسات⁽²⁸⁾، وبعد قراءة في أهداف مؤسسات خمس (من واقع وثائقها)؛ وهي اليونسكو والإيسيسكو والإليكو واتحاد الجامعات العربية والمكتب العربي للتربية في الخليج، قدم د. عزت جرادات بعض المقترحات لتحسين هذا الدور؛ وهي: الانفتاح على العالم، والدراسات المستقبلية، والاستفادة من الدعوات العالمية لقضايا المرأة وحقوق الإنسان، وتطوير العلاقة بين الجوانب الرسمية والفكرية والمدنية.

ولقد أثارت هذه المقترحات لدى جملة من الأفكار استدعت -مرة أخرى- الخيط الناظم المتصل بالتحدي الحضاري؛ والتي تتلخص كالاتي:

لا يمكن الوقوف على حقيقة دور هذه المؤسسات من مجرد قراءة أهدافها من الوثائق، ولكن عرض خبرة الأنشطة والإصدارات أكثر أهمية بالنسبة للقضية موضع اهتمامي؛ وهي تحديد طبيعة الرؤية الكلية والفلسفة التي تبنى عليها أدوار هذه المؤسسات، وليس أدل على ذلك من أن قراءة أهداف هذه المؤسسات الخمس يبين أنه لا يوجد فارق جوهري فيما بينهم بالرغم من أن الدوائر التي تمثلها هذه المؤسسات (عربية، إسلامية، خليجية) تفترض وضوح البعد الحضاري والثقافي؛ فمن العجيب ملاحظة أن اليونسكو -وهي المؤسسة العالمية- هي الأكثر نصاً في وثائقها على الهوية والخصوصية والتعددية الثقافية وضرورة حمايتها ومراعاتها في برامج التعليم أو التنمية أو الحوارات.

ومن ثم يظل التساؤل عن ماهية الرؤية الكلية الحضارية لهذه المؤسسات منطلقاً أساسياً لتقويم مخرجات أنشطتها وإصداراتها، ولعل الوقت قد حان لإجراء دراسة مسحية تقويمية لهذه الأعمال وتحديد نتائجها الملموسة، وتقدير قدر التشابك والاختلاف. وقد بين د. جرادات في رده، كيف أن الثقافة والهوية والخصوصية كشعار لا تكفي في حد ذاتها، وخاصة أن الأنشطة الجارية (التدريب مثلاً) لا تكفي لتوليد قيادات فاعلة في هذا المجال، ناهيك عن افتقاد التنسيق في اجتماعات الوزراء المعنيين، كما أن إنتاج هذه المؤسسات لا يطلع عليه المفكرون نتيجة الفجوة الناجمة عن كونها مؤسسات حكومية رسمية تتدخل فيها بقوة الاعتبار السياسية؛ وهي الاعتبار التي تحول دون تحقيق إنجازات حضارية محددة. وقد ضرب سيادته (د. جرادات) المثل بمشروع التأليف عن "التاريخ الإسلامي" الذي لم يصدر

الكتاب الخاص به حتى الآن بسبب عدم اتفاق ممثلي الحكومات على محتويات أجزائه فيما عدا ما يتصل بعصر النبوة والخلافة الراشدة.

هذا ولقد تداعت لديّ من واقع التفاعل مع هذا الطرح عدة أفكار نحو سبل تفعيل دور هذه المؤسسات في التعليم العالي من خلال تدعيم التعاون البيني على المستويات الرسمية والمدنية. وهكذا أصل إلى مقترحات للتفعيل.

ثالثاً: مقترحات لتفعيل التواصل بين الجامعات والتبادل الطلابي والعلمي: نحو تعاون متوازن لمواجهة التحديات الحضارية وبناء الذات الحضارية لشبابنا في إطار خطاب إنساني عمراني للعالمين

وتنقسم أهداف هذه المقترحات إلى مستويين:

المستوى الأول يسعى لإرساء تعاون متوازن مع الآخر في هذا المجال حتى لا يتحول "الانفتاح على الآخر" في ظل برامجه إلى تعاون لصالح طرف واحد وهو "الآخر" ذاته، وهذا المستوى يسعى لمواجهة ملامح الأزمة والتحديات الحضارية التي تفرزها حالة التعاون الدولي القائمة بين "الآخر" وبين جامعاتنا ومؤسساتنا التربوية والتعليمية.

والمستوى الثاني من المقترحات يسعى للمبادرة من جانبنا لبناء الذات الحضارية لشبابنا المنفتح على الآخر في ظل قيم الإسلام عن التعارف وعن الحوار، وسعيًا نحو تأسيس خطاب إنساني عمراني للعالمين -من أجل تغيير عالمي نحو عدالة إنسانية وأمن إنساني. وبناء هذه الذات الحضارية يتحقق على مستوى الداخل أولاً ثم البيني الحضاري العربي الإسلامي ثانياً قبل أن يتجه نحو الآخر منفتحاً عليه انفتاح التعارف والحوار وليس انفتاح الاستيعاب والاندماج.

وهذان المستويان -كما سبق القول في المقدمة- هما طريق ذو اتجاهين أو وجهين لعملة واحدة لا يمكن الاكتفاء بأحدهما على حساب الآخر، فلا يمكن ولا يجب أن نكف عن التواصل والتفاعل مع العالم ولكن يظل التحدي الأساسي أمامنا -في ظل تراجعنا في سلم القوى المادية العالمية- كيف نعيش في هذا العالم كمسلمين لا نحافظ فقط على ذاتنا الحضارية ونجدها بل نسعى لتقديم أسس ومقومات هذه الذات النابعة من رؤية الإسلام للعالم، كسبيل لحل مشاكل العالم الحضارية: أي أزمة القيم والأخلاق والمدنية التي تعاني منها الحضارة الغربية الحديثة بالرغم كل ما حققته من إنجازات مادية.

حيث أن سبل تحقيق هذه الأهداف على المستويين هي سبل متداخلة ومن ثم فإن مقترحاتنا هي مقترحات بمبادئ وأسس استراتيجية وليس برامج عمل محددة، وهي تمتد في مجالات عدة على النحو الآتي:

- 1- التواصل بين الجامعات والتبادل الطلابي والعلمي ليس عملية منفردة ولكن لابد وأن يكون جزء من إطار كلي ذو رؤية استراتيجية لدفع التعاون والتكامل العربي والإسلامي ابتداءً، انطلاقاً من ساحة التعليم والتربية ونحو ساحات التعاون الأخرى، وحتى يصبح الانفتاح على الآخر بعد ذلك انفتاحاً رشيداً. بعبارة أخرى لابد من إعادة الاعتبار أولاً للتواصل البيني قبل استمرار الاندماج في "الانفتاح على الآخر" فقط.
 - 2- أهمية "الشراكة" بالمعنى الحقيقي وليس الشكلي بين الشركاء العرب والمسلمين وبين الأمريكية والأوروبيين... إلخ، حتى يتحقق تعاون متوازن وليس لصالح طرف على حساب الآخر. ولذا لابد وأن نخطط للمبادرة بدرجة أكبر مما هو قائم، وفي برامج محددة وليس حول مجرد المبادئ العامة في لقاءات سريعة بلا امتدادات فعلية على أرض التعاون.
 - 3- على المؤسسات والهيئات الرسمية العربية والإسلامية تدعيم أواصر التعاون والشراكة مع هيئات مدنية وأكاديمية وفكرية تقدم خبراتها وخدماتها في مجال التواصل، فلا يمكن أن يظل حكراً على المستويات الرسمية ولابد من توجيه الموارد المالية المدنية إلى هذا المجال، بحيث تتأسس مؤسسات مدنية عربية وإسلامية، تكون على تنسيق مع المؤسسات الرسمية لتنفيذ برامج تواصل وتبادل على ضوء أجندة أولويات عربية وإسلامية.
 - 4- التواصل والتبادل العلمي والطلابي ليس عملية فنية مهنية محايدة ولكنه عملية محملة بمنظومات قيم الأطراف المتفاعلة وأهدافها السياسية أيضاً، ففي ظل العولمة، فإن برامج التواصل والتبادل هذه أضحت أدوات للسياسات الخارجية للدول تحقق من الأهداف السياسية بقدر ما تحقق من أهداف فنية أخرى.
 - 5- التواصل والتبادل العلمي والطلابي قناة للتعرف تلعب اللغة دوراً أساسياً فيه، وإذا كانت اللغة الإنجليزية لغة عالمية يتسارع الجميع لامتلاكها وتمثل عصب برامج التبادل، بل تكون الأخيرة في خدمة نشر هذه اللغة أيضاً⁽²⁹⁾، فلا بد من تشجيع برامج التبادل التي تتضمن تعلماً للغة العربية، وتدفع برامج الترجمة والنشر المشترك.
 - 6- تصميم دورات توعية وتنقيف حضاري من ناحية ودورات لتنمية مهارات الحوارات من ناحية أخرى، يلتحق بها طلابنا قبل السفر للخارج سواء في برنامج للتبادل الطلابي أم لنيل درجة علمية.
- وقام مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات منذ 2006 وحتى الآن بتنظيم خمس دورات سنوية للتنقيف الحضاري لطلبة الجامعات المصرية.

7- الاهتمام بقنوات جديدة للتواصل والحوار تستجيب للتطورات في تكنولوجيا المعلومات، ومن أهمها الحوارات المنظمة عبر شبكة المعلومات بين طلاب الجامعات وتبادر على هذا الصعيد هيئات مدنية وأكاديمية أوروبية وأمريكية، دون مشاركة مناظرة من جانب هيئات عربية وإسلامية.

8- ومن مقترحات دعم التواصل والتبادل الطلابي والعلمي بين الجامعات العربية والإسلامية ما يلي:

- التنسيق بين الأكاديميين الذين ينتجون علمًا عبر أرجاء العالم الإسلامي وتسويق إنتاجهم لتحقيق التراكم وخاصة فيما يتصل بتطوير منظورات حضارية للتعليم، وفي مجال تدريس العلوم الاجتماعية والإنسانية؛ حيث تبذل جهود على مستويات وطنية عدة لا يتم التنسيق بينها تحقيقًا للتراكم ووفقًا للمخرجات.

- الاهتمام -من خلال اتحادات الجامعات- بدفع المناخ الثقافي العربي والإسلامي في الجامعات المدنية وليس فقط الدينية؛ فمثلاً أين الجهود لدفع تخطيط مقرر عن الثقافة العربية والإسلامية ومن ثم تدريسه في الجامعات؟
- تصميم برامج مشتركة للتدريس في مجالات متنوعة؛ لدفع العلاقات الإسلامية- الإسلامية، أو العربية- العربية، على غرار البرامج التي يقوم بتنفيذها الاتحاد الأوروبي في نطاق الشراكة الأوروبية-المتوسطة- على صعيد برنامج Tempus، وكان أحد نماذج هذه البرامج ماجستير الدراسات الأوروبية المتوسطية الذي تم تأسيسه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية منذ 2004؛ باعتباره شكلاً من أشكال دعم أوروبا لتطوير التعليم العالي في مصر.

- رعاية أنماط جديدة من الأنشطة الطلابية التي تحقق التواصل بينهم وبين مؤسسات الأمة؛ مثل نماذج المحاكاة لبعض هذه المؤسسات. ولقد بدأ تصميم وتنفيذ نموذج محاكاة لمنظمة المؤتمر الإسلامي في كلية الاقتصاد- جامعة القاهرة، وتحت إشراف برنامج حوار الحضارات ابتداءً من العام الجامعي 2005-2006.

- (¹) انظر: د. نادية محمود مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح، (في): د. أحمد فؤاد باشا وآخرون (محررون): **موسوعة الحضارة الإسلامية**، في: **سلسلة الموسوعات الإسلامية المتخصصة (4)**، القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، وزارة الأوقاف، ج.م.ع، 2005، ص 397-496.
- (²) د. نادية محمود مصطفى: **تحديات العولمة والأبعاد الثقافية الحضارية والقيمية رؤية إسلامية**، مستقبل الإسلام، دمشق: دار الفكر، 2004.
- د. نادية محمود مصطفى: **التحديات السياسية الخارجية للعالم الإسلامي: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية**، (في): د. نادية مصطفى، د. سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، **الإمة في قرن**، عدد خاص من حولية أممي في العالم، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، دار الشروق الدولية (2002)، الكتاب السادس
- **حولية أممي في العالم**، القاهرة (1418-1419 هـ / 1998 م): العولمة والعالم الإسلامي، مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999.
- (³) د. نادية محمود مصطفى، د. علا أبو زيد (محرران) **خبرات وطنية**.
- د. نادية محمود مصطفى (إشراف وإعداد): **أوروبا وحوار الثقافات الأوروبية**، نحو رؤية عربية للتفعيل برنامج حوار الحضارات، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2007.
- د. نادية محمود مصطفى، د. معتز عبد الفتاح (محرران) **الدبلوماسية العامة الأمريكية: تجاه العالم العربي**، برنامج حوار الحضارات كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2007.
- (⁴) د. ناهد عز الدين: **قراءة في وثائق وإجراءات القمم الأوروبية (في)**، د. نادية محمود مصطفى (إشراف): **أوروبا وحوار الثقافات الأوروبية**، ... مرجع سابق.
- د. هبة رؤوف عزت: **قراءة في وثائق لجنة الحكماء الأوروبية وبرنامج عمل مؤسسة أناليند**، (في): المرجع السابق.
- (⁵) Time line-the changing nature of Tempus (1995- 2008), <http://ec.europa.eu/education/external-relation-programmes/doc70en.htm>.
- (⁶) د. جون ماركو: **الخبرات الجامعية الأوروبية في حوض المتوسط: من بناء سياسة تعليمية أوروبية إلى انتشارها**.
- وتعقيب د. حسن نافعة (في) د. نادية محمود مصطفى (إشراف): مرجع سابق.
- (⁷) هابنز ما هوني: **اتجاه تطور دور المركز الثقافي الأمريكي (في)**، د. نادية محمود مصطفى، د. معتز عبد الفتاح (تحرير): مرجع سابق.
- ماجدة برسوم: **خبرة المركز الثقافي الأمريكي في القاهرة**، (في) المرجع السابق.
- (⁸) انظر على سبيل المثال موقع مؤسسة فولبرايت http://www.amideast.org/offices/egypt/cairo/programs_services/training.htm
- (⁹) حرص برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات أن يقدم برامج تدريبية في مهارات الحوار، وتنظيم لقاءات للتوجيه والتنقيف الحضاري لطلبة الجامعات، وكذلك عقد ملتقيات لعرض وتبادل خبرات الشباب المشارك في برامج التبادل الطلابي، سعيًا نحو تقويم وتفعيل هذه القنوات لخدمة بناء الذات الحضارية للشباب، وليس مجرد الانفتاح على الآخر بدون ضوابط وبدون استعداد.
- انظر على سبيل المثال:
- منى عقيل: **من خبرات التبادل الطلابي المصري في الولايات المتحدة الأمريكية**، (في) د. نادية محمود مصطفى ود. معتز عبد الفتاح (تحرير)، مرجع سابق.
- ابتسام على، "خبرات حوار الشباب في الخارج: خبرة الحوار في ألمانيا"، حوار الأديان: مراجعة وتقويم، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، تحت الطبع.
- (¹⁰) د. نادر الفرجاني: **التعليم العالي والعولمة**، منظور مصري، (في): د. سيف الدين عبد الفتاح (محرر): **التعليم العالي في مصر: خريطة الواقع وآفاق المستقبل**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 2006.
- (¹¹) د. نادية محمود مصطفى: **في خبرة تطوير التعليم العالي، المسار والإشكاليات**، (في): المرجع السابق.
- (¹²) د. نادية محمود مصطفى: **التعليم العالي والتحدي الحضاري**، قراءة في أعمال مؤتمر التعليم العالي: رؤية مستقبلية، عقد في بيروت 26- 27/9/2005 بالتعاون بين مؤسسة الفكر العربي والإيسيسكو والإليكو.

- (13) د. سيف الدين عبد الفتاح: التعليم والهوية (في): د. سيف الدين عبد الفتاح (محرر): التعليم العالي في مصر...، مرجع سابق.
- (14) ندوة التعليم العالي عبر الحدود في المنطقة العربية وضمان الجودة، الجهة المنظمة مكتب اليونسكو الإقليمي في بيروت، المشاركون، المنسق: د. عدنان الأمين، والمتحدثون: د. رمزي سلامة، د. جيهان عبد الله المير، د. عصام النقيب، د هنري عويط، (في): مؤتمر التعليم العالي رؤية مستقبلية، مرجع سابق.
- (15) أقدم شكري إلى أ. محمد كمال محمد طالب الدكتوراه والباحث في مركز الحضارة للدراسات السياسية، الذي أعد هذه الجزئية من الدراسة.
- (16) نقلاً عن التقرير الذي أعده أ. محمد كمال تحت عنوان: "الإيسيسكو والتبادل العلمي والطلابي".
- (17) انظر موقع الإيسيسكو على الرابط <http://www.isesco.org.ma/arabe/dialogue/tehran1999/dialogue1999.php?page>, accessed on 16/9/2009
- (18) انظر موقع الإيسيسكو على الرابط <http://www.isesco.org.ma/arabe/dialogue/berlin2000/dialogue2000.php?page>, accessed on 16/9/2009
- (19) انظر موقع الإيسيسكو على الرابط <http://www.isesco.org.ma/arabe/dialogue/rabat2001/dialogue2001.php?page> accessed on 16/9/2009
- (20) انظر موقع الإيسيسكو على الرابط <http://www.isesco.org.ma/arabe/dialogue/tunis2001/dialogue2001.php?page>, accessed on 16/9/2009
- (21) انظر موقع الإيسيسكو على الرابط <http://www.isesco.org.ma/arabe/dialogue/documents/dialogue-Rabat-2005.pdf>, accessed on 16/9/2009
- (22) انظر موقع الإيسيسكو على الرابط <http://www.isesco.org.ma/arabe/dialogue/tunis2006/dialogue2006.php?page> accessed on 16/9/2009
- (23) انظر موقع الإيسيسكو على الرابط <http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/kadaya%20chabab/p3.php>, accessed on 16/9/2009
- (24) انظر موقع الإيسيسكو على الرابط <http://www.isesco.org.ma/arabe/dialogue/tunis2009/dialogue2009.php>, accessed on 16/9/2009
- (25) <http://www.isesco.org.ma/arabnews/news.php?id=955>
- (26) ياسر سليمي، دور شباب العالم الإسلامي في تعزيز حوار الحضارات، في: قضايا الشباب في العالم الإسلامي: رهانات الحاضر وتحديات المستقبل، وقائع المؤتمر الدولي الذي عقدته الإيسيسكو في تونس في الفترة 24 – 26 نوفمبر 2008، متاح على:
- <http://www.isesco.org.ma/arabe/publications/kadaya%20chabab/menu.php>
- (27) انظر:
- A plan for the development of education in the Aral countries General and Higher Education and Scientific Research. Tunis 2008.
- (28) محاضرة "دورة المؤسسات الإقليمية والدولية في تطوير التعليم العالي" الجهة المنظمة: المنظمة الإسلامية للعلوم والثقافة [إيسيسكو] سعيد بن سعيد، سعيد بن سعيد، سعيد بن سعيد، سعيد بن سعيد.
- (29) من أهم ملامح تطوير التعليم العالي في الجامعات المصرية، والتي انبثقت عن خطة قومية للتطوير، إنشاء أقسام للتدريس بلغات أجنبية في بعض الكليات مثل الاقتصاد والتجارة والحقوق، ومؤخراً لحق بهذا التطوير المزعم أقسام "متميزة" في كليات الهندسة والطب والعلوم. وهذه الظاهرة حازت نقاشات مهمة حول مزايا ومخاطر هذا النمط من التطوير. انظر على سبيل المثال:
- د. نادية محمود مصطفى: تطوير التعليم العالي: مرجع سابق.
- د. محمد السيد سليم: التدريس باللغات الأجنبية في الجامعات المصرية (في): أعمال مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعي، 1999.